AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

واقع المساءلة على تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

2025

AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

واقع المساءلة على تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

تموز
2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث هشام كحلوت لإعداده هذه الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. واقع المساءلة على تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. رام الله-فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

ضمن مشروع: "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين."

هذا المشروع بدعم من
EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

تم إصدار هذه الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية " ائتلاف أمان" ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

فهرس المحتويات

قائمة المفاهيم والمصطلحات	4
الملخّص	5
أولاً. المقدّمة	6
ثانياً. الأهداف الرئيسية للورقة البحثية	7
ثالثاً. منهجية إعداد الورقة البحثية	7
رابعاً. تدفق البيانات ومسارات المساءلة في قطاع غزة: تحليل نوعي قائم على مقابلات شخصية ومجموعات بؤرية مع الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني	8
1.4 تدفق البيانات قبل حرب الإبادة الجماعية	8
2.4 تدفق البيانات خلال حرب الإبادة الجماعية	9
3.4 القيود التي تحد من تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة	10
4.4 أثر قيود تدفق البيانات على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في مساءلة الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية	11
5.4 آليات المساءلة الحالية المتعلقة بتدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة	14
خامساً. النتائج	16
سادساً. التوصيات	17

قائمة المفاهيم والمصطلحات

المصطلح	التعريف
المنظمات الإنسانية الدولية	منظمات غير حكومية أو حكومية تعمل في دولة أخرى أو مجموعة دول، تشمل أهدافاً أوسع من المنظمات الإغاثية، بحيث تركز في عملها على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وعلى معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الإنسانية. كما يشمل عملها الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وتحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المجتمعات المحلية.
المساعدات الإنسانية	المساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الكوارث أو الحروب؛ مثل الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية. (المراجع: مبادئ العمل الإنساني، تقارير المنظمات الإغاثية).
منظمات المجتمع المدني	منظمات غير ربحية تعمل على مستوى محلي أو وطني، وتهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. في سياق المساعدات الإنسانية، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في توزيع المساعدات وتقديم الخدمات للمستفيدين.
الجهات الدولية	تشير إلى المنظمات الحكومية الدولية (مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) والمنظمات غير الحكومية الدولية (مثل الصليب الأحمر، وأطباء بلا حدود) التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية.
البيانات	الخصائص أو المعلومات، العددية عادة، التي يتم جمعها من خلال المراقبة.
البيانات المقسمة	البيانات التي تم جمعها، وتحليلها، وعرضها بشكل منفصل وفقاً للفئات الفرعية التي تسمح بتحليل أكبر، وتحديد الاتجاهات/التمييز. على سبيل المثال بيانات مصنفة حسب الجنس.
العاملون في مجال المعونة الإنسانيّة	جميع الأشخاص المشاركين في توفير الحماية و/أو المساعدة للسكّان المتضرّرين، الذين تجمعهم علاقة تعاقديّة بالمنظّمة المشاركة/الشركاء، بمن فيهم العاملون المنتمون إلى المجتمعات المستهدفة الذين يحصلون على حوافز. ويشير هذا المصطلح إلى جميع العاملين مع الوكالات والمنظّمات الإنسانيّة، بما في ذلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظّمات الحكوميّة، والمنظّمات غير الحكوميّة، والشركاء في التنفيذ، والمنظّمات المجتمعيّة ذات الصلة، بمن فيهم الموظفون الذين يتقاضون رواتب، والمتطوعون، والمتعاقدون، والعاملون الذي يحصلون على حوافز، وأيّ شخصٍ يؤدّي مهمّة بالنيابة عن أيّ وكالة أو منظّمة إنسانيّة بغضّ النظر عن نوع العقد ومدّته.
المساءلة	تعرّف نظم المساءلة بأنها واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية (سواء أكانوا منتخبين أم معينين، وزراء أم موظفين ومن في حكمهمّ) في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، والالتزام بتقديم تقارير عن سير العمل في مؤسستهم، توضح الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل.
الشكاوى	هي وسيلة لتحقيق احتياجات المتعاملين وسماع آرائهم، حيث يقوم المستفيد/ة بالتعبير عن عدم رضاه/ا عن نتيجة الخدمات، أو القرارات، أو العمليات، أو الإجراءات، أو سلوك الموظف، أو أسلوب تقديم الخدمة بالطريقة المتوقعة؛ سواء أكان ذلك شفوياً، أم كتابياً، أم بإحدى طرق أو قنوات تقديم الشكوى. ويعتبر التقدّم بالشكوى حقاً مكفولاً لجميع المستفيدين من المنظمة، ولا يجوز حرمان أي مستفيد/ة من هذا الحق لأي سبب كان.
إدارة البيانات	هي عملية منهجية تتضمن جمع البيانات وتنظيمها وتخزينها ومعالجتها وتحليلها ومشاركتها، باستخدام سياسات ومعايير وإجراءات محددة، بهدف ضمان جودة البيانات ودقتها وتوافرها في الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرار. وتُعد إدارة البيانات عنصرًا محوريًا في أنظمة الحوكمة والمساءلة، خصوصًا في بيئات العمل الإنساني، حيث تساهم في تعزيز الشفافية وكفاءة الأداء من خلال تتبع تدفقات المعلومات بين الجهات المانحة والمنفذة، وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية ذات الصلة.
تدفق البيانات	يشير إلى حركة البيانات من الجهات المانحة إلى منظمات المجتمع المدني، ومن ثم إلى المستفيدين. يشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات اللوجستية، وبيانات المستفيدين، وبيانات الأداء.
البيانات الإدارية	بيانات تُجمع بالأصل لأغراض غير إحصائية. ضبط الطرق التي يتم بها جمع البيانات الإدارية ومعالجتها، يكون على عاتق الجهة الإدارية، وفي غالبية الحالات تكون السلطة الإدارية وحدة حكومية.
جودة البيانات	تقاس بمجموعة من الأبعاد (العناصر)، وهي: الصلة بالواقع، الدقة، الوقتية والانتظام، إمكانية الوصول والوضوح، القابلية للمقارنة، الاتساق، الاكتمال.
منظومة البيانات	الشبكة الكاملة من جامعي ومنتجي ومحللي البيانات وغيرهم من مستخدمي البيانات الذين يجمعون أو يعالجون البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، ويقومون بنشرها وتحليلها، و/أو استهلاكها بطريقة أو بأخرى، والخدمات المرتبطة بذلك في بلد أو منطقة محددة.

الملخص

تناقش هذه الورقة البحثية تأثير حرب الإبادة الجماعية التي بدأتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، على تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في القطاع. وقد ركزت الورقة على تحليل قدرة هذه المنظمات على ممارسة المساءلة بشأن شفافية وفعالية عمل تلك الجهات، في ظل الظروف الكارثية التي يعاني منها القطاع.

تبدأ الورقة بتسليط الضوء على الدمار الشامل للبنى التحتية الحكومية والخدمات العامة، والقيود التي فرضتها قوات الاحتلال على عمل المؤسسات الدولية، من خلال إغلاق المعابر، واستهداف الطواقم، وقطع الاتصالات، ما أدى إلى أزمة إنسانية حادة، ومضاعفة الضغط على خدمات الإغاثة بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والنزوح الداخلي. كما أبرزت الورقة أهمية الدور المتزايد للوكالات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية، وبخاصة تراجع قدرات الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، مع الإشارة إلى تعقيدات مساءلة هذه الجهات في ظل هذه الظروف.

تهدف الورقة إلى تحليل مسارات تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، مع تقييم نقاط القوة والضعف في هذه المسارات، والتعرف على التحديات والقيود التقنية، والأمنية، والإدارية، والسياسية التي تعيق تدفق البيانات، وتأثيرها على قدرة المجتمع المدني في المساءلة. كما تقدم الورقة توصيات عملية لتعزيز هذه القدرة.

تم الاعتماد على منهجية متعددة المصادر، شملت مراجعة الأدبيات والتقارير السابقة، ومقابلات مع ممثلين من المنظمات المعنية، ومجموعات بؤرية، وتحليل نوعي للبيانات، بهدف فهم واقع تدفق البيانات وآليات المساءلة القائمة.

أظهرت النتائج الرئيسية غياب مسارات واضحة ومعتمدة لتدفق البيانات، ووجود قيود متعددة متشابكة تعيق وصول المعلومات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني، ما يضعف من فعالية الرقابة والمساءلة. كما بينت الورقة تدني مستوى الشفافية، وضعف آليات المساءلة، ونقص آليات الشكاوى الفعالة، الأمر الذي أثر سلباً على كفاءة المساعدات المقدمة، وقوّض الثقة بين الأطراف المعنية.

استناداً إلى هذه النتائج، تقدم الورقة مجموعة من التوصيات التي تركز على تعزيز التنسيق بين الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية، ومراجعة القيود القائمة، وتطوير مسارات موحدة لتدفق البيانات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية، إلى جانب تطوير آليات فعالة لتلقي الشكاوى، وبناء قدرات المنظمات المحلية في رصد البيانات وتحليلها، وإطلاق مبادرات لتعزيز الثقة المتبادلة.

خلاصة القول، تؤكد الورقة على أن تطوير نظام فعال وشفاف لتدفق البيانات والمساءلة في قطاع غزة، من خلال تطوير صيغة عمل تنسيقية بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الموجود في الميدان في قطاع غزة، وفتح حوار مع المؤسسات الدولية لتحديد آليات تدفق المعلومات وتقديم تقارير دورية ونشرها للعامة، هو عامل حاسم لضمان جودة المساعدات الإنسانية وفعاليتها، وتحقيق الاستجابة الملائمة في ظل الأزمة المتفاقمة.

أولاً. المقدّمة

أدت حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تدمير واسع النطاق للبنى التحتية الحكومية ومرافق الخدمات العامة، إضافة إلى تدمير ممنهج للقطاعات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف مكوناتها. كما فرضت قوات الاحتلال قيوداً خانقة على المؤسسات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، من خلال إغلاق المعابر بشكل متواصل، واستهداف الطواقم الإنسانية، وتدمير المقرات الثابتة والمؤقتة، فضلاً عن قطع خدمات الاتصالات والإنترنت التي تشكّل شرياناً أساسياً لاستمرار تقديم المساعدات الإنسانية، وصولاً إلى منع إدخال المواد الإغاثية كأحد أشكال العقاب الجماعي المفروض على المدنيين. وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن قوات الاحتلال تواصل، منذ الثاني من آذار/مارس 2025 إغلاق المعابر ومنع دخول الإمدادات الحيوية من غذاء وماء ووقود وأدوية، الأمر الذي تسبب في كارثة إنسانية ورفع مستويات المجاعة إلى درجات خطيرة.

في ظل هذه الأوضاع الكارثية، والارتفاع غير المسبوق في معدلات الفقر والبطالة، تضاعف الطلب على خدمات المساعدات الإنسانية نتيجة تزايد أعداد المهجّرين والنازحين داخلياً، والتدهور الحاد في الأوضاع المعيشية، وارتفاع أسعار السلع، واختفاء المواد التموينية.

أدّى الاستهداف الممنهج لهياكل الحكم المحلي وتقويض قدرات الحكومة المركزية، وتعطيل عمل أهم وكالات الأمم المتحدة (وكالة الأونروا)، إلى جانب استهداف قدرات منظمات المجتمع المدني وطواقمها الميدانية، وفرض قيود على حرية الحركة والتنقل والاتصال – كل ذلك أدى إلى توسيع نطاق مسؤولية الوكالات الدولية في تقديم الإغاثة الإنسانية خلال حرب الإبادة. فهذه الوكالات تمتلك قدرة أكبر على التنقل بفعل تنسيقها مع الاحتلال، ما يجعلها تتحمّل مسؤولية رئيسية في تقديم الخدمات الإنسانية، ويُلزمها بواجبات قيمية وأخلاقية تجاه جمهور المستفيدين وممثليهم من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما أنها أصبحت الملاذ الأخير لتلبية الاحتياجات الإنسانية منذ اندلاع الحرب. وتشير التقديرات إلى تزايد أعداد هذه المنظمات الدولية بشكل لافت، ليصل عددها إلى 43 منظمة دولية وفق شبكة (AEDA)، بينما تقدّر شبكة المنظمات الأهلية العدد بأكثر من 100 منظمة.

وعلى الرغم من أن مساءلة هذه الوكالات الدولية قد تكون معقدة، في ظل ما تواجهه منظمات المجتمع المدني من تحديات مثل نقص الموارد، أو الضغوط الميدانية، فإنها تظل ضرورية في حالات النزاع لضمان توافق العمل الإنساني مع المعايير الدولية، وخدمة مصلحة الشعب الفلسطيني، والحد من الفساد.

وتتطلب هذه المساءلة وجود مسارات واضحة ومنتظمة لتدفق البيانات من هذه الوكالات إلى منظمات المجتمع المدني، بحيث لا تقتصر على مشاركة المعلومات فحسب، بل تمكّن من تعزيز جهود المساءلة على المستويين المحلي والوطني. ويجب أن تشمل هذه المسارات تقديم بيانات مفصّلة وتوضيحات حول خطط عمل هذه الوكالات وبرامجها وموازناتها، وكذلك مساءلتها عن جودة الأداء، ومدى التزام موظفيها بمبادئ العمل الإنساني.

إن الظروف المأساوية التي يشهدها قطاع غزة، والاعتماد الكامل للسكان على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، يُحتمان على الجهات الدولية العاملة في المجال الإنساني تطوير مسارات فعّالة ومرنة لتدفق البيانات بشكل مستمر إلى المستفيدين من الخدمات وممثليهم من منظمات المجتمع المدني، لتمكّنهم من ممارسة دورهم في المشاركة والمساءلة. المساءلة في أوقات الأزمات تمثّل حجر الزاوية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمحتاجيها والمشاركة فيها، وبخاصة في سياقات معقدة كتلك التي يمر بها قطاع غزة. وتشكل الشفافية في تدفق البيانات عنصراً حاسماً لتعزيز هذه المشاركة، والحد من الفساد، وتحسين مستوى الثقة بين الجهات المانحة والمجتمع المدني، وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

إن اعتماد نهج شمولي لتدفق البيانات بين جميع الأطراف المحلية والدولية العاملة في المجال الإنساني يشكّل ركيزة مهمة لبناء الثقة وتحسين جودة القرارات والاستجابة الطارئة على الصعيدين المحلي والدولي، بما يعزز التنسيق والمشاركة، ويوحد الجهود في ظل التحديات الاستثنائية التي يواجهها القطاع.

ثانياً. الأهداف الرئيسية للورقة البحثية

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على قضية تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية بمشاركة منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، وتحليل أثر ذلك على قدرة هذه المنظمات على المشاركة بفعالية مع تلك الجهات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تتناول مشكلات قواعد البيانات من منظور إحصائي أو عملياتي، كما أنها لا تغطي مسارات تدفق البيانات من وكالات الأمم المتحدة إلى منظمات المجتمع المدني، بل تركز حصرياً على دور المنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية.

وتركز الورقة، بشكل خاص، على دراسة مسارات تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه المسارات، واستعراض أبرز التحديات والقيود التي تواجه عملية تدفق البيانات، وكذلك تقييم أثر هذه التحديات على قدرة المجتمع المدني على المشاركة والمساءلة. كما تسعى الورقة إلى تقديم توصيات إجرائية قابلة للتطبيق لتحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على مساءلة الجهات الدولية بشأن تدفق البيانات ذات الصلة بالمساعدات الإنسانية.

1.2 الأهداف الفرعية للورقة البحثية:

- تحليل وفحص مسارات تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، مع التركيز على تحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك التحديات الخاصة بالسياق المحلي للقطاع.
- تحديد وتقييم آليات المشاركة الحالية المتعلقة بتدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، وقياس مدى فعاليتها وكفاءتها.
- التعرف على القيود المفروضة على تدفق البيانات وفق المستويات الرئيسية (التقنية/التكنولوجية، اللوجستية، السياسية/الأمنية، الإدارية/التنظيمية، السياساتية/البرامجية)، وتحليل تأثير هذه القيود على قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة والمساءلة.
- اقتراح مجموعة من التوصيات الإجرائية التي من شأنها تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على مشاركة ومساءلة الجهات الدولية المتعلقة بتأمين المساعدات الإنسانية وتوزيعها.

ثالثاً. منهجية إعداد الورقة البحثية

تم اعتماد منهجية متعددة المصادر لجمع البيانات وتحليلها بهدف فهم تأثير حرب الإبادة الجماعية على تدفق المعلومات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة. تضمنت منهجية الدراسة الخطوات التالية:

- مراجعة الأدبيات السابقة: شملت تحليل وتقويم التقارير والمراسلات الصادرة عن ائتلاف أمان، إضافة إلى الوثائق والدراسات الصادرة عن المؤسسات الأممية والدولية والأهلية ذات الصلة بموضوع المساعدات الإنسانية.
- جمع البيانات النوعية: تم إجراء مقابلات مباشرة مع ممثلين وممثلات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إضافة إلى أطراف أخرى ذات علاقة، وذلك للحصول على رؤى معمقة حول آليات وتحديات تدفق البيانات خلال فترة الحرب.
- المجموعات البؤرية: عُقدت مجموعتان بؤريتان تضم كل منهما عدداً من ممثلي وممثلات المنظمات الأهلية التي تشارك مع المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الإغاثية، سواء النقدية أو العينية، خلال فترة الحرب.
- تحليل البيانات: تم استخدام منهجيات تحليلية نوعية لتفسير المعلومات التي تم جمعها، بهدف تحديد التحديات والإشكاليات التي تواجه تدفق البيانات بين الجهات المختلفة.
- استخلاص النتائج والتوصيات: بناءً على التحليل، تم تقديم استخلاصات واضحة تتناول أبرز التحديات، مع اقتراح توصيات عملية وآليات ضغط ومناصرة قابلة للتنفيذ لتعزيز فعالية تدفق المعلومات وتحسين التعاون بين الجهات المعنية.

رابعاً. تدفق البيانات ومسارات المساءلة في قطاع غزة: تحليل نوعي قائم على مقابلات شخصية ومجموعات بؤرية مع الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

1.4 تدفق البيانات قبل حرب الإبادة الجماعية

يُعد قطاع غزة بيئة نشطة من حيث التدخلات الإنسانية الطارئة، نتيجة للأزمات السياسية والعسكرية المتكررة التي أثرت على الواقع الإنساني في القطاع في العقدين الأخيرين. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد نشاط العديد من المنظمات الدولية والوكالات الأممية والوزارات الحكومية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية[1]، ناهيك عن الوجود المكثف للأونروا لأن أكثر من ثلث عدد السكان هم أصلاً من اللاجئين.

كانت وزارة التنمية الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من أبرز الفاعلين في مجال المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة على المستوى المحلي[2].

مع بداية الانقسام السياسي الفلسطيني في 2007-2008، شهدت عمليات تبادل المعلومات وتدفق البيانات بين الأطراف الفاعلة تراجعاً ملحوظاً نتيجة التأثيرات السياسية. توقفت عمليّة تحديث قواعد البيانات بشكل شبه كامل؛ إذ رفضت المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيود التي حاولت وزارة التنمية الاجتماعية فرضها على بيانات المستفيدين، مثل شرط الحصول على الموافقة المسبقة على قوائم المستفيدين بهدف منع الازدواجية وتعزيز النزاهة، ما اعتُبر تدخلاً في عمل المنظمات الإنسانية[3].

نتيجة لذلك، تعددت قواعد البيانات ومسارات تدفق البيانات بين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، ما أثّر على كفاءة توزيع المساعدات، شمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات اللوجستية، وبيانات المستفيدين، وبيانات الأداء[4].

في مطلع العام 2014، وبفضل حوارات وطنية متعددة الأطراف، استُؤنفت عملية مشاركة البيانات بين وكالة الأونروا، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة التنمية الاجتماعية بصفتها الممثل الحكومي المركزي. لكن توقيت تبادل المعلومات كان بعد تقديم المساعدات، بهدف ضمان عدم ازدواجية الاستفادة وتوثيقها، ولم يكن الهدف من تدفق البيانات هو استخدامها في عملية المساءلة[5]، لأنها لم تكن تُقدم على شكل تقارير تفصيلية لخطط ملزمة أمام الأطراف الرسمية الفلسطينية (وزارة التنمية الاجتماعية).

كما أنشأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مجموعات قطاعية تضم في عضويتها المنظمات الأممية، والدولية، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الأهلية غير الحكومية. كانت هذه المجموعات تعقد اجتماعات دورية تقريباً لتنسيق وتسريع تدفق البيانات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، إلا أن بعض المنظمات الدولية لم تكن جزءاً من هذه المجموعات، وكانت تنفذ برامجها بشكل مستقل بدون شراكة مع مؤسسات أهلية فلسطينية[6].

إضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجموعات التنسيق الموضوعية كأدوات رئيسية للاستجابة الإنسانية، التي تساهم في تقديم معلومات أساسية مستمدة من تقييمات الاحتياجات والرصد لدعم تطوير الأهداف الاستراتيجية للفريق القطري للعمل الإنساني. تضم هذه المجموعات الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وتعمل على تنسيق عمليات التقييم، وإدارة البيانات، والتخطيط الاستراتيجي، ووضع المعايير التقنية، والرصد والإبلاغ عن فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ[7].

---

1 UN OCHA. (2013). Gaza Strip: Humanitarian Overview. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
2 UNRWA. (2014). Annual Operational Report. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees.
3 World Bank. (2015). Data Management and Humanitarian Coordination in Gaza. Washington, DC: World Bank Publications.
4 Save the Children. (2014). Challenges in Data Sharing during Humanitarian Crises in Gaza. Save the Children Report.
5 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2015). Humanitarian Assistance and Coordination in Gaza.
6 UN OCHA. (2014). Humanitarian Coordination Structures in Gaza. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
7 Sphere Project. (2011). Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response.

وعلى الرغم من صدور سلسلة تقارير دورية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعنوان «آخر مستجدات الحالة الإنسانية»، فإن تدفق البيانات من المنظمات الدولية إلى مؤسسات المجتمع المدني لم يكن منتظماً أو مستداماً، بل بقي مرتبطاً باتفاقيات الشراكة والمشاريع المنفذة[8].

2.4 تدفق البيانات خلال حرب الإبادة الجماعية

استهدف الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب الإبادة الجماعية تدمير قدرات المؤسسات الرسمية، بهدف إضعاف سيطرتها على إدارة المساعدات الإنسانية والإغاثية. كما أوقف الاحتلال عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث وافق الكنيست في تشرين الأول/أكتوبر 2024 على مشروع قانون يحظر عمل الوكالة داخل إسرائيل، ما أدى إلى إلغاء اتفاقية العام 1967 التي سمحت للأونروا بالعمل في إسرائيل، وحظر الاتصال بين المسؤولين الإسرائيليين وموظفي الوكالة[9].

وفي ظل عدم قدرة أكبر طرفين على العمل (الحكومة المركزية والأونروا)، ظهرت جهات فاعلة جديدة من منظمات أممية ودولية لتقديم المساعدات وملء الفراغ، حيث أصبح برنامج الغذاء العالمي الجهة الرئيسية لتوزيع المساعدات الغذائية في قطاع غزة، إلى جانب مؤسسات دولية أخرى مثل مؤسسة المطبخ المركزي العالمي، ومؤسسة رحمة، ومؤسسة أنيرا، التي توسعت أدوارها في الاستجابة الإنسانية الطارئة[10].

في ظل غياب كل من الحكومة المركزية ووكالة الأونروا، ظهرت منظمات دولية جديدة كفاعلين رئيسيين في جهود الإغاثة، حيث أصبح برنامج الأغذية العالمي هو اللاعب الأهم في توزيع المواد الغذائية، إلى جانب تدخلات عدد من المؤسسات الأخرى مثل مؤسسة المطبخ المركزي العالمي، ومؤسسة رحمة ومؤسسة أنيرا وغيرها. ومع ذلك، وبحسب مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا مدير شبكة المؤسسات الأهلية في قطاع غزة[11]، فإن العديد من هذه المؤسسات لم تكن أصلاً عضواً في المجموعات القطاعية قبل الحرب، ما تسبب في ضعف كبير في مسارات تدفق البيانات نحو منظمات المجتمع المدني.

ويمكن تلخيص أثر الحرب على تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني بالنقاط التالية:

- غياب التنسيق والتشبيك بين الأطراف الفاعلة في تقديم المساعدات في مختلف مناطق قطاع غزة.
- استمرار عمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، لكن مسارات تدفق البيانات التي كانت معتمدة قبل الحرب توقفت لأسباب عملياتية وتقنية ولوجستية[12].
- محاولة برنامج الغذاء العالمي إعادة مسارات تدفق البيانات مع وزارة التنمية الاجتماعية في نيسان/إبريل 2024، توقفت بسرعة بسبب مخاوف أمنية، ما أدى إلى توقف شبه كامل في تبادل المعلومات بين الأطراف الفاعلة[13].

خلال الحرب، استمر مكتب أوتشا بعقد اجتماعات المجموعات القطاعية، بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية في جنوب وادي غزة، للحفاظ على خدمات إدارة المعلومات لدعم الاستجابة السريعة والفعالة القائمة على المبادئ الإنسانية. يجمع المكتب البيانات والمعلومات التي يستند إليها التنسيق، واتّخاذ القرارات، وأعمال المناصرة، ويتبادلها مع شركائه[14].

معظم المنظمات الأهلية تواجه تحديات كبيرة في المشاركة بسبب القيود الأمنية، وحواجز التنقل بين المحافظات، والحواجز اللغوية، والقيود الفنية الناجمة عن فقدان خبرات العاملين نتيجة الاستشهاد أو الإصابة أو المغادرة. وعلى الرغم من جهود شبكة المنظمات الأهلية في تعريب منظومة العمل الإنساني، وتوفير الترجمة الفورية والتوعية بأهمية المجموعات القطاعية، لا تزال هذه التحديات قائمة[15].

---

8 UN OCHA. (2015). Humanitarian Bulletin: Gaza Strip. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

9 الأونروا. (2024). «إعلان وقف عمل الوكالة في إسرائيل». متاح على: https://www.unrwa.org/newsroom

10 برنامج الغذاء العالمي. (2024). «تقرير دور برنامج الغذاء العالمي في غزة». متاح على: https://www.wfp.org

11 مقابلة شخصية مع الأستاذ أمجد الشوا، مدير شبكة المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، 2 حزيران/يونيو 2025.

12 أوتشا. (2024). «تقرير التنسيق الإنساني في غزة». الأمم المتحدة.

13 برنامج الغذاء العالمي. (2024). «تقرير دور برنامج الغذاء العالمي في غزة». متاح على: https://www.wfp.org

14 أوتشا. (2024). تقرير التنسيق الإنساني في غزة. مصدر سبق ذكره.

15 المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات. (2024). «تحديات عمل المنظمات الأهلية في ظل الحرب».

ولتعزيز دور المنظمات الأهلية، تم إنشاء منظومة التنسيق على المستوى المنطقي (Area Based Coordination-ABC)، التي وفرت مساحات أفضل لتبادل البيانات والمعلومات، ولا سيما أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية لهذه الاجتماعات، ما ساعد على مشاركة أوسع للمؤسسات الأهلية[16].

بشكل رئيسي، لم تكن المساءلة هي الهدف من تدفق البيانات من الوكالات الأممية والمنظمات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني، بل إدارة المعلومات لتنفيذ استجابة سريعة وفعالة، إلى جانب التنسيق واتخاذ القرارات وأعمال المناصرة. ومع ذلك، كانت شبكة المنظمات الأهلية تمارس المساءلة تجاه هذه الوكالات خلال اجتماعات الفريق القطري الإنساني[17].

3.4 القيود التي تحد من تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

1.3.4 القيود الناتجة عن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية

يواجه تدفق البيانات من الجهات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة عراقيل كبيرة نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية. فازدياد المخاطر على فرق العمل الدولية، أدى إلى صعوبة وصولهم إلى مصادر المعلومات وجمع البيانات من المناطق المتضررة (OCHA, 2024). كما تسبب توقف الأنشطة الميدانية في نقص حاد بالمعلومات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية، ما أعاق قدرة المؤسسات على توجيه تدخلاتها بشكل فعّال[18].

كذلك تؤثر القيود السياسية والأمنية على قدرة منظمات المجتمع المدني على ممارسة المساءلة؛ إذ إن صعوبة الوصول إلى البيانات وتبادلها تحد من قدرتها على توثيق الانتهاكات ومحاسبة الأطراف الفاعلة، كما أن مناخ الخوف الناتج عن هذه القيود، يقلص فرص المساءلة الفعالة[19]. وفي جانب آخر، فإن مساءلة المانحين قد يثير مخاوف لدى بعض المؤسسات الأهلية من تقليص التمويل، ما يقيّد هامش حريتها[20].

يضاف إلى ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي يراقب بشدة حركة البيانات عبر الإنترنت، ويحجب المواقع والخدمات الرقمية التي يعتبرها تهديداً لأمنه القومي، ما يقلص قدرة منظمات المجتمع المدني على التواصل مع الداعمين الدوليين[21]. علاوة على ذلك، تعيق القيود على حركة الأفراد داخل قطاع غزة قدرتهم على التواصل مع العالم الخارجي وتبادل البيانات والمعلومات[22]. كما تمارس إسرائيل ضغوطاً على بعض الجهات المانحة الدولية لمنع تمويل منظمات المجتمع المدني التي تعتبرها «معادية»، ما يقلل من فرص هذه المنظمات في الوصول إلى البيانات الحيوية[23].

2.3.4 القيود التقنية والتكنولوجية

تعرضت البنية التحتية للاتصالات والإنترنت في قطاع غزة إلى تدمير واسع، ما أدى إلى انقطاعات متكررة وبطء شديد في خدمات الإنترنت، الأمر الذي يعرقل قدرة هذه المنظمات على نقل البيانات الضخمة أو الحساسة[24]. إضافة إلى ذلك، أصبح الوصول إلى الإنترنت للعاملين في هذه المؤسسات مقيداً بوجودهم داخل المكاتب بسبب انقطاع الخدمات بعد ساعات العمل[25].

وتفرض سلطات الاحتلال خلال الحرب قيوداً إضافية على الوصول لبعض المواقع الإلكترونية والخدمات الضرورية، ما يقيّد قدرة المنظمات على الحصول على المعلومات الحيوية[26]. علاوة على ذلك، فإن تدمير وحدات التخزين المركزية للبيانات في مقرات الحكومة ووكالة الأونروا والمنظمات الدولية والمحلية، أضر بقدرة هذه الجهات على إدارة البيانات بشكل كبير[27].

---

16 مركز التنمية الدولية. (2024). «تقارير حول التنسيق على المستوى المناطقي في قطاع غزة».
17 أوتشا. (2024). تقرير التنسيق الإنساني في غزة. مصدر سبق ذكره.
18 Humanitarian Policy Group (HPG). (2023). Accountability and humanitarian data. ODI.
19 Jarrar, R. (2022). Civil society accountability challenges in Palestine. Birzeit University.
20 Brown, D., Donini, A., & Knox Clarke, P. (2018). Engagement of local actors in humanitarian action. Humanitarian Policy Group.
21 Al Jazeera. (2024). Israel's digital surveillance of Gaza. Al Jazeera English.
22 Euro-Mediterranean Human Rights Monitor. (2024). Gaza under siege. Euro-Med Monitor.
23 Amnesty International. (2023). Israel's restrictions on Palestinian NGOs. Amnesty International.
24 UNICEF. (2024). State of communications in Gaza. UNICEF
25 OCHA. (2024). Humanitarian needs overview Gaza 2024. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
26 Reporters Without Borders. (2024). Internet restrictions in Gaza. RSF.
27 Al Mezan Center for Human Rights. (2024). Annual Humanitarian Report. Gaza: Al Mezan.

3.3.4 القيود اللوجستية

من ناحية لوجستية، أدى تدمير مقرات وممتلكات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، إضافة إلى استمرار الحصار وإغلاق المعابر ومنع الاستيراد والتصدير، إلى عرقلة حصول هذه المنظمات على مصادر الطاقة والأجهزة والمعدات اللازمة لإدارة البيانات وتخزينها[28]. كذلك تعاني هذه المنظمات من نقص الكفاءات البشرية الفنية المتخصصة، ما يعيق عمليات إدارة البيانات وتدفقها[29].

4.3.4 القيود الإدارية/التنظيمية

تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات إدارية وتنظيمية حادة نتيجة تراجع التنسيق والتشبيك بين الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية، ما يؤدي إلى تعقيد تدفق البيانات من المنظمات الدولية إلى المجتمع المدني المحلي. كما أن غياب مسارات واضحة وموحدة لتبادل البيانات بين الأطراف، يعرقل انسياب المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات فعّالة. وبحسب مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مدير شبكة المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، فإن غياب إطار تنظيمي مستقر، وضعف قدرة المؤسسات الأهلية على المشاركة الفعلية في منصات التنسيق، يزيد من حالة الفوضى، ويضعف الشفافية في تدفق المعلومات[30].

5.3.4 القيود البرامجية والسياساتية

تراجعت أولويات الكثير من المنظمات الدولية تجاه دعم المساءلة لصالح التركيز على الاستجابة الطارئة والإغاثة المباشرة، ما انعكس على تخصيص الموارد اللازمة لضمان تدفق البيانات الدقيقة التي تدعم المساءلة والتقييم[31]. كذلك تفرض بعض الجهات المانحة شروطاً معقدة للحصول على التمويل، الأمر الذي يحد من استقلالية المنظمات الأهلية ومرونتها في متابعة احتياجات المجتمعات المحلية ومساءلة الجهات الدولية[32].

كما تأثرت أولويات مؤسسات المجتمع المدني داخل غزة نفسها، إذ انصب اهتمامها على العمل الإغاثي، وتراجعت المساءلة لصالح تلبية الاحتياجات العاجلة، ما انعكس على جودة البيانات التي تجمعها وأهداف استخدامها[33].

6.3.4 القيود التمويلية

تواجه منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة قيوداً مالية تعيق جهودها في جمع البيانات اللازمة وتحليلها، نتيجة ضعف التمويل وشح الموارد المتاحة[34]. ويؤثر ذلك، بدوره، على قدرتها على الوصول إلى التقنيات والأدوات الضرورية، أو توظيف كفاءات متخصصة قادرة على إدارة البيانات بشكل احترافي[35].

4.4 أثر قيود تدفق البيانات على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في مساءلة الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية

تُعد نظم المساءلة من المبادئ الجوهرية التي تضمن نزاهة العمل الإنساني؛ إذ تفرض على المسؤولين، سواء كانوا منتخبين أو معينين، واجب تقديم تقارير دورية تشرح سير عمل مؤسساتهم، وتوضح القرارات والسياسات التي تم اتباعها، وتبيّن مدى تحقيق الأهداف المحددة. كما تقتضي هذه النظم تحمّل المسؤولية عن النتائج الإيجابية أو السلبية، مع الالتزام بتفسير القرارات أمام الجمهور العام، ومن بينهم المستفيدون ومنظمات المجتمع المدني التي تمثلهم.

وتشكّل البيانات الدقيقة الحجر الأساس للمساءلة الفعالة؛ إذ تمكّن مؤسسات المجتمع المدني من مراقبة أداء الوكالات الدولية، وتقييم كفاءة برامج المساعدات، ومدى التزام هذه الوكالات بالمعايير الإنسانية الدولية. وتُسهم البيانات، كذلك، في توجيه المساعدات على نحو أكثر عدلاً وفعالية، وضمان وصولها إلى الفئات الأكثر حاجة.

---

28 UNRWA. (2024). Humanitarian challenges in Gaza. UNRWA

29 OCHA. (2024). Humanitarian needs overview Gaza 2024. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

30 مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مصدر سبق ذكره.

31 UNDP. (2024). Crisis response and data challenges in Gaza. United Nations Development Programme.

32 Jarrar, R. (2022). Civil society accountability challenges in Palestine. Birzeit University

33 Brown, D., Donini, A., & Knox Clarke, P. (2018). Engagement of local actors in humanitarian action. Humanitarian Policy Group.

34 Al Mezan Center for Human Rights. (2024). Annual Humanitarian Report. Gaza: Al Mezan

35 Euro-Mediterranean Human Rights Monitor. (2024). Gaza under siege. Euro-Me Monitor.

إلا أن قدرة مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة على ممارسة دورها الرقابي والمحاسبي تتأثر سلباً بالقيود المفروضة على تدفق البيانات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، وبخاصة في ظل ظروف الحرب المستمرة وما يوصف بحرب الإبادة الجماعية. فهذه القيود تحدّ، بشكل كبير، من إمكانيات الوصول إلى المعلومات الضرورية لتقييم فعالية البرامج، ومراجعة استخدام الموارد، والتحقق من نزاهة الجهات الدولية.

وبحسب مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، فإن افتقار مؤسسات المجتمع المدني للبيانات الدقيقة يجعلها عاجزة عن ممارسة دورها في المساءلة والمراجعة، ما يضعف ثقة المجتمع المحلي بالجهات المانحة، ويخلق حالة من الغموض حول توجيه الموارد[36].

كما أشار أ.د. محمد أبو مطر، في مقابلة خاصة، إلى أن حرمان مؤسسات المجتمع المدني من البيانات ذات الصلة، يعدّ إخلالاً بالتزامات الوكالات الإنسانية وفق قواعد القانون الدولي، التي تفرض الشفافية كشرط أساسي لضمان حماية حقوق المستفيدين[37].

من جانبه، أوضح الدكتور عبد المنعم الطهراوي في مقابلة خاصة، أن غياب تدفق البيانات يؤدي إلى ضعف مراقبة مسارات المساعدات، ويزيد من فرص الهدر وسوء التوزيع، وبخاصه في ظل وجود احتياجات متغيرة بشكل كبير خلال الأزمات والحروب[38].

أما السيد عبد الله الأعرج، فقد أكد، في مقابلة خاصة، أن نقص البيانات ينعكس مباشرة على الفئات الهشة، كالأطفال والنساء؛ إذ يصعب ضمان تغطية احتياجاتهم على نحو عادل ومنصف دون معلومات دقيقة تحدد أولويات التدخل[39].

كما لفت الأستاذ ناجي ناجي، في مقابلة خاصة، إلى أن تقييد البيانات يعطل جهود منظمات المجتمع المدني في بناء أنظمة مساءلة واضحة وفعالة، ما يؤدي إلى تراجع جودة البرامج الإنسانية، ويجعل تقييم أدائها أمراً شبه مستحيل[40].

بناءً عليه، فإن القيود على تدفق البيانات تمثل عائقاً هيكلياً أمام مساءلة الجهات الدولية العاملة في قطاع غزة، وتحدّ من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على ضمان الشفافية والنزاهة.

1.4.4 صعوبات في عمليات الرصد والمراقبة

تؤدي القيود المفروضة على تدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى نقص في البيانات الشاملة والدقيقة التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني لرصد الأنشطة، وتوثيق الانتهاكات أو الانحرافات، وتقييم أثرها على المستفيدين. هذا النقص يعيق، بشكل كبير، تحديد مدى وصول المساعدات للفئات المستهدفة، وكذلك مدى كفاءة استخدام الموارد.

وبحسب مقابلة مع د. عبد المنعم الطهراوي، فإن هذه الصعوبات تعيق قدرات المراقبة، وتزيد من احتمالية حدوث انحرافات غير مكتشفة في تنفيذ البرامج[41].

2.4.4 ضعف بيئة الشفافية يعيق آليات المتابعة والتقييم

تؤثر قيود تدفق البيانات سلباً على توافر المعلومات المتعلقة بتوزيع المساعدات الإنسانية، وقوائم المستفيدين، وملاءمة نوعية وكميات المساعدات لاحتياجاتهم، فضلاً عن آليات اتخاذ القرارات وقنوات الاتصال، وأنظمة الحماية. كل ذلك يحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على استخدام آليات مشاركة ومساءلة فعالة، ويضيّق خياراتها في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال، أوضح عبد الله الأعرج، أن القيود على البيانات المالية المتعلقة بالمساعدات، تحول دون تطبيق أداة تتبع النفقات (PETS) التي تهدف إلى تعزيز الشفافية في إدارة أموال المساعدات[42].

---

36 مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مصدر سبق ذكره.
37 مقابلة مع أ.د. محمد أبو مطر، مستشار قانوني وأستاذ القانون العام المشارك في جامعة الأزهر–غزة.
38 مقابلة مع د. عبد المنعم الطهراوي، خبير محلي في مجال العمل الإنساني.
39 مقابلة مع عبد الله الأعرج، مسؤول ملف المساعدات العينية في جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، 22 أيار/مايو 2025.
40 مقابلة مع ناجي ناجي، مسؤول العمليات الإنسانية في المنتدى الاجتماعي التنموي، 1 حزيران/يونيو 2025
41 مقابلة مع د. عبد المنعم الطهراوي، مصدر سبق ذكره.
42 مقابلة مع عبد الله الأعرج، مصدر سبق ذكره.

3.4.4 ضعف التعاون والتنسيق

ينجم عن نقص البيانات تعطيل عمليات التنسيق والتشبيك بين الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ما يخلق بيئة غير مناسبة لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة، ويقلل من فعالية المساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، أكد الأستاذ أمجد الشوا، أن هذا النقص في تدفق المعلومات يعوق بناء شراكات فاعلة، ويحد من الجهود المشتركة لتحسين تقديم المساعدات[43].

4.4.4 تقييم محدود للأثر

تُعد المساءلة إطاراً ضرورياً لتحديد وقياس التقدم في تحقيق الأهداف المرجوة من المساعدات الإنسانية، والمساعدة في وضع أهداف قصيرة وطويلة الأجل بشكل فعّال. إلا أن قيود تدفق البيانات تحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على إجراء تقييمات شاملة للأثر طويل الأمد، وفهم التحديات المستمرة، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، ووضع استراتيجيات مستدامة.

وأشار الأستاذ ناجي ناجي، إلى أن غياب البيانات المفصلة يصعّب عملية التقييم المستمر، ويحد من قدرة المنظمات على تطوير استراتيجيات فعالة تواكب التغيرات على الأرض[44].

5.4.4 ضعف الثقة

يؤدي غياب الشفافية وضعف أنظمة المساءلة إلى انخفاض مستوى الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات، وهو ما ينعكس سلباً على فرص التعاون المستقبلي، ويضعف فعالية إيصال المساعدات.

وبحسب مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، فإن تراجع الثقة يشكّل تهديداً لاستدامة الشراكات، ويحدّ من قدرة المجتمع المدني على متابعة تنفيذ برامج الإغاثة بفعالية[45].

6.4.4 ضعف القدرة على المحاسبة

تعني المحاسبة خضوع الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة أو مواقع المسؤولية، للمساءلة عن تصرفاتهم وقراراتهم، وفق أنظمة قانونية وإدارية وأخلاقية، بما يضمن تحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب. وتساعد هذه الآليات في تحفيز المؤسسات والأفراد على الالتزام بالمعايير وتحقيق أهدافهم.

لكن قيود تدفق البيانات تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على ممارسة المتابعة القانونية لرصد أي انتهاكات للقوانين أو اللوائح التنظيمية أو السياسات التوجيهية، كما تعرقل آليات المتابعة الإدارية والأخلاقية المتعلقة بمبادئ النزاهة مثل الالتزام بمدونات قواعد السلوك، وسياسات الإفصاح عن تضارب المصالح، وسياسات الحماية من الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

وقد أكد أ. د. محمد أبو مطر، أن غياب البيانات الكافية يقوّض قدرة المجتمع المدني على مساءلة الجهات الدولية ومراجعة التزامها بتطبيق القوانين والمعايير الأخلاقية[46].

7.4.4 ضعف الشفافية

تُبنى المساءلة والمحاسبة على توافر البيانات الدقيقة والشفافة، إذ لا يمكن تحقيق أي مساءلة حقيقية في غياب الشفافية. وتكتمل وظيفة الشفافية حين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة، بحيث يصبح المسؤول والعامل في المنظمات الدولية خاضعاً لمراجعة دقيقة من قبل منظمات المجتمع المدني والجمهور، من خلال توفير معلومات تمكّنهم من تقييم التزام المؤسسات بأهدافها ورسالتها الإنسانية.

---

43 مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مصدر سبق ذكره.
44 مقابلة مع ناجي ناجي، مصدر سبق ذكره.
45 مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مصدر سبق ذكره.
46 مقابلة مع أ. د. محمد أبو مطر، مصدر سبق ذكره.

وفي هذا السياق، أشار الدكتور عبد المنعم الطهراوي، إلى أن انعدام الشفافية يؤدي إلى إضعاف قدرة منظمات المجتمع المدني على مراقبة تنفيذ برامج الإغاثة، ويجعل تقييم التزام المؤسسات الإنسانية بمعايير النزاهة أمراً بالغ الصعوبة[47].

8.4.4 ضعف تدفق البيانات وبروز مظاهر الفساد

أدى ضعف توفر البيانات الدقيقة وعدم نشرها من قبل الجهات الدولية ومؤسسات العمل الأهلي إلى بروز عدد من مظاهر الفساد في قطاع المساعدات الإنسانية خلال الحرب، وهو ما أكدته مقابلات ميدانية متعددة ضمن هذه الدراسة. وقد انعكس غياب الشفافية وضعف نظم تبادل البيانات في النقاط التالية:

- **تراجع نزاهة بعض المستفيدين/ات:** بسبب غياب قاعدة بيانات موحدة ومحدثة، ظهرت حالات استغلال من قبل بعض المستفيدين الذين تمكنوا من تلقي مساعدات متكررة من أكثر من جهة، في حين حُرم آخرون منها رغم حاجتهم الفعلية.
- **فساد بعض المسؤولين عن التوزيع:** ساهم غياب الرقابة وقصور البيانات في فتح المجال أمام بعض الأفراد أو الجهات المسؤولة عن توزيع المساعدات للتلاعب بقوائم المستفيدين، بما في ذلك إدراج معارف أو أقارب دون معايير واضحة أو عادلة.
- **سوء استخدام المساعدات من قبل بعض المؤسسات:** نتيجة غياب المساءلة المبنية على بيانات موثقة، سُجلت شكاوى حول قيام بعض المؤسسات، المحلية أو الدولية، باستخدام المساعدات لأغراض غير تلك المعلنة، أو توزيعها وفق أولويات مؤسساتية داخلية لا تتماشى مع معايير العدالة والاحتياج.
- **انتشار ظاهرة بيع المساعدات في الأسواق:** وثّق العديد من المشاركين ظهور مساعدات إنسانية مخصصة للتوزيع المجاني تُعرض للبيع في الأسواق المحلية، ما يعكس وجود تسرب في سلسلة التوزيع سببه ضعف الرقابة الناتج عن غياب بيانات تتبع دقيقة.
- **تصاعد ظاهرة «تجارة الحرب» بالمساعدات:** استفاد بعض الأطراف من ظروف الحرب لاحتكار أو إعادة بيع المساعدات بطرق غير مشروعة، نتيجة انعدام آليات التتبع والتوثيق التي يمكن أن توفرها البيانات الشفافة والمحدثة، ما أدى إلى تشويه طبيعة العمل الإنساني وتحويله إلى أداة لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية.

تؤكد هذه المظاهر الحاجة الملحة لتطوير أنظمة بيانات متكاملة وشفافة، تُمكّن منظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية من تتبع مسار المساعدات ومساءلة الجهات المنفذة، وضمان وصولها إلى الفئات المستحقة دون تلاعب أو استغلال.

5.4 آليات المساءلة الحالية المتعلقة بتدفق البيانات من الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية إلى منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

تعتبر المنظمات الأهلية مؤسسات عامة بحكم القانون، مملوكة لأعضائها من الهيئة العامة، وتعمل كوكلاء عن المجتمع الذي تمثله، بما يفرض عليها التصرّف بمقدرات عامة، وبما يلبي الاحتياجات المجتمعية المختلفة، وبالتالي فإن مشروعيتها مستمدة من جمهورها ومن القوانين الناظمة لعملها، بما يرتب عليها التزامات واضحة بالمساءلة والشفافية.

وتعد آلية المساءلة من أبرز أدوات الرقابة على الأداء في هذا المجال، حيث تشكل معياراً ضابطاً لأداء العاملين/ات في المنظمات الدولية العاملة في قطاع المساعدات الإنسانية، وتسمح بتقويم عملهم وتعزيز النزاهة، وهو ما أكده الأستاذ ناجي ناجي، مشيراً إلى أن التزام الجهات الدولية بتقديم التقارير ونشر البيانات يظل أداة مهمة لتمكين المجتمع المدني من الرقابة والمتابعة[48].

47 مقابلة مع د. عبد المنعم الطهراوي، مصدر سبق ذكره.
48 مقابلة مع ناجي ناجي، مصدر سبق ذكره.

وعلى الرغم من تأثير حرب الإبادة الجماعية على تدفق البيانات من المؤسسات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني، فإن بعض آليات المساءلة لا تزال قائمة، ولو بالحد الأدنى، ومن أبرزها:

- تقديم التقارير الدورية: تلتزم بعض المنظمات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في قطاع غزة بنشر تقارير دورية فنية ومالية عبر منصاتها الرقمية، إضافة إلى تزويد شركائها المحليين من مؤسسات المجتمع المدني بنسخ منها، مع عقد اجتماعات لمناقشتها عند الضرورة.
- الزيارات الميدانية: تقوم جهات دولية بتسهيل زيارات ميدانية للمؤسسات الأهلية، مثل شبكة المنظمات الأهلية، لتمكين ممثلي المجتمع المدني من الاطلاع على آليات توزيع المساعدات والتحقق من أدائها، وتقديم استفساراتهم وملاحظاتهم، وهو ما اعتبره الأستاذ أمجد الشوا، خطوة إيجابية، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية متطلبات الشفافية الكاملة[49].
- لجان المستفيدين/ات أو اللجان المحلية: لوحظ قيام بعض المنظمات الدولية بتشجيع تشكيل لجان من المستفيدين/ات أو لجان محلية بالتعاون مع شركائها المحليين، بهدف مراقبة أنشطة توزيع المساعدات، والتأكد من مدى الالتزام بالمعايير، وإتاحة المجال لهم لتقديم ملاحظاتهم عبر الاجتماعات أو تعبئة الاستمارات.
- إنشاء آليات الشكاوى: تلتزم غالبية المنظمات الدولية في قطاع غزة بإنشاء قنوات واضحة لاستقبال الشكاوى سواء من المستفيدين/ات أو منظمات المجتمع المدني، في حال حدوث انتهاكات أو سوء إدارة للموارد.

49 مقابلة مع الأستاذ أمجد الشوا، مصدر سبق ذكره.

خامساً. النتائج

1. **غياب مسارات معتمدة لتدفق البيانات:** أظهرت النتائج أنه لا توجد مسارات واضحة ومحددة لتنظيم تدفق البيانات بين الجهات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في قطاع غزة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك نتيجة للاستهداف المتكرر لمؤسسات الحكومة المركزية (مثل وزارة التنمية الاجتماعية) وتعطيل عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، إلى جانب توسع دور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات. كما بيّنت النتائج غياب قواعد بيانات موحدة تجمع الأطراف الفاعلة كافة.

2. **وجود قيود كبيرة على تدفق البيانات:** أظهرت النتائج وجود قيود متعددة وكبيرة تعيق تدفق البيانات بين الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، حيث ترتبط هذه القيود بعوامل سياسية وأمنية ولوجستية وتقنية وإدارية وتمويلية، ما يحد من فعالية تبادل المعلومات.

3. **قيود هيكلية متشابكة:** تبين وجود قيود هيكلية متداخلة تؤثر سلباً على تدفق البيانات من الجهات المانحة الدولية إلى منظمات المجتمع المدني، إلى جانب وجود ضعف في مستوى التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية، ما يزيد تعقيد هذه المشكلة.

4. **تأثير سلبي على قدرة المجتمع المدني على المساءلة:** أوضحت النتائج أن القيود المفروضة على تدفق البيانات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، وبخاصة في ظل حرب الإبادة الجماعية، تحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة على القيام بدورها في المساءلة، حيث تعيق هذه القيود قدرة تلك المؤسسات على الوصول إلى المعلومات الضرورية لتقييم برامج المساعدات، ورصد استخدام الموارد، والتحقق من التزام الجهات الدولية بمعايير الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يضعف قدرتها على بناء أنظمة مساءلة فاعلة.

5. **ضعف آليات المساءلة القائمة:** أشارت النتائج إلى ضعف ملحوظ في آليات المساءلة الحالية، ما يصعب على منظمات المجتمع المدني متابعة استخدام الأموال والمساعدات بشكل فعال. كما لوحظ نقص في الشفافية وصعوبة الوصول إلى البيانات، وغياب آليات شكاوى واضحة وفعالة، إضافة إلى ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني في رصد ومراقبة استخدام المساعدات.

6. **أثر سلبي على كفاءة المساعدات الإنسانية:** أظهرت النتائج أن القيود على البيانات وضعف آليات المساءلة انعكسا سلباً على كفاءة المساعدات المقدمة؛ إذ تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في تقييم الأثر الحقيقي لهذه المساعدات، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، ووصولها إلى الفئات المستهدفة بالشكل الأمثل.

7. **تحديات في بناء الثقة:** أكدت النتائج أن غياب الشفافية وضعف المساءلة ساهما في تقويض الثقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية، ما يؤدي إلى إعاقة فرص التعاون المستقبلي، ويؤثر على جودة المساعدات الإنسانية وفعاليتها بشكل عام.

سادساً. التوصيات

لمعالجة التحديات المرتبطة بتدفق البيانات والمساءلة في قطاع غزة، هناك حاجة ماسة إلى جهود تكاملية ومنسقة بين جميع الأطراف المعنية، بما يساهم في تعزيز كفاءة المساعدات الإنسانية وضمان تحقيق أثرها الإيجابي على المستفيدين/ات، ويقوي قدرة منظمات المجتمع المدني على مراقبة ومساءلة هذه المساعدات. وفيما يلي التوصيات المقترحة:

1. **تعزيز آليات التنسيق:** توصي الدراسة بضرورة قيام الجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة بإنشاء منصات تنسيق مشتركة تشمل، أيضاً، الجهات الحكومية ذات العلاقة (مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الإغاثة والتنمية)، بما يسهم في تحسين تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون الفعّال.

2. **إرساء مسارات موحدة لتدفق البيانات:** ضرورة تطوير نظام موحد ومنظم يحدد مسارات وآليات واضحة لتبادل البيانات بين الأطراف الدولية ومنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، بما يشمل بناء قواعد بيانات مشتركة تسهّل الوصول إلى المعلومات الضرورية بسرعة وكفاءة.

3. **تحديد الأدوار والمسؤوليات:** تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية بتدفق البيانات بشكل دقيق وواضح، بما يعزز من التنسيق ويمنع تضارب الجهود ويزيد فعالية إدارة البيانات.

4. **تبسيط الإجراءات الإدارية:** العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بتبادل البيانات، حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة من الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأكثر سلاسة.

5. **مراجعة القيود القائمة وتقييمها:** إجراء مراجعة دورية شاملة للقيود والعقبات التي تعيق تدفق البيانات، وبخاصة تلك المتعلقة بالعوامل السياسية والأمنية واللوجستية، مع تطوير استراتيجيات عملية للتخفيف منها، وضمان استمرار تدفق المعلومات.

6. **تعزيز الشفافية:** التشديد على ضرورة تعزيز الشفافية في إدارة المساعدات الإنسانية وتوزيعها، من خلال نشر تقارير دورية واضحة ومفصلة حول آليات التوزيع واستخدام الموارد، وتعميم هذه التقارير عبر بوابات معلوماتية مثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، لضمان اطّلاع جميع الأطراف المعنية عليها.

7. **إطلاق حوار وطني شامل:** الدعوة إلى عقد حوار وطني متعدد الأطراف في قطاع غزة لمناقشة سياسات وآليات تدفق البيانات، بما يسهم في تعزيز التفاهم المشترك، وتطوير سياسات أكثر توافقاً مع السياق المحلي.

8. **تطوير آليات فعالة لتقديم الشكاوى:** ضرورة استحداث آليات واضحة وعادلة تتيح للمستفيدين تقديم الشكاوى ومتابعتها بشكل موثوق وفعّال، بما يعزز قدرة منظمات المجتمع المدني على مساءلة الأطراف المعنية بإدارة المساعدات الإنسانية.

9. **مراجعة أولويات الإنفاق:** توصي الدراسة بأن تعيد الجهات الدولية العاملة في قطاع غزة النظر في أولويات الإنفاق، بحيث تحقق توازناً بين تقديم المساعدات الإنسانية المباشرة، وتخصيص موارد كافية لبناء قدرات المنظمات على جمع وتحليل البيانات اللازمة لضمان وصول المساعدات لأصحابها، والحد من فرص الفساد.

10. **بناء القدرات والتدريب:** ضرورة إطلاق برامج تدريبية مستمرة تستهدف كوادر منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، بهدف تطوير مهاراتهم في مجال متابعة ورصد المساعدات، وتحليل البيانات ذات العلاقة، لضمان تحسين جودة الأداء والمساءلة.

11. **تنفيذ مبادرات تعزز الثقة:** الدعوة إلى تبني مبادرات واضحة وشفافة لتعزيز الثقة المتبادلة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية، من خلال تنظيم اجتماعات دورية لمناقشة التحديات والفرص، وتبادل التجارب والخبرات.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع:
«تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين.»